

تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية: تحديات وبدائل

أمل بنت عبد الرحمن الحربي¹

المستخلص :

هدف هذا البحث إلى التعرف على مفهوم تمويل التعليم العام والعالي ومصادره الأساسية والثانوية ، وكذلك التعرف على واقع تمويل التعليم العام والعالي في عدد من الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج ، وواقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية ، مع وضع حلول لمشكلات التمويل ، وبدائل مقترحة لتمويل التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب دول منظمة التعاون. وذلك من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما واقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية وما المأمول منه؟. وقد أسفرت النتائج عن اعتماد أكثر الدول المتقدمة (دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) على الإنتاج المحلي للقطاع الخاص بدرجة كبيرة إلا أنه ما زال هذا المؤشر ضعيفاً في الدول العربية. كما اتضح أن المملكة العربية السعودية تتفق على التعليم مبالغ تُعد الأكبر في العالم معتمدة بالدرجة الأولى على الميزانية الحكومية ، وأنها تسعى سعياً حثيثاً لزيادة معدل الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي.

ومن أهم التوصيات: الاعتماد على مصادر التمويل الأخرى في تمويل التعليم مع التوسع في البحوث الاقتصادية والمالية ، وذلك للاستفادة القصوى من الموارد المالية المتاحة. كما يوصى بالعمل على تطوير العلاقات مع القطاع الخاص ، وإشراكه في بعض السياسات التعليمية لدعم العملية التعليمية. كذلك العمل بالتعاون مع دول الخليج العربية لاستيعاب التقنية المعلوماتية والتعليمية وتوظيفها في المشروعات التعليمية خاصة ؛ لتحقيق الطموحات المستقبلية ، وفي إطار من عقيدتنا الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: مبادئ تعليم الكبار – الممارسات التدريسية – التقييم – التعليم العالي.

المقدمة:

تعد قضية تمويل التعليم من أهم القضايا التي تواجه الدول في القطاع التعليمي؛ نظراً لتزايد الطلب الاجتماعي على الخدمات التعليمية، وارتفاع أعداد المقيدين في القطاع التعليمي، وما صاحب ذلك من تزايد الإنفاق التعليمي بشكل كبير بحيث أصبحت النسبة المقتطعة من الدخل الوطني المنصرفة على التعليم تشكل نسبة لا يستهان بها.

كما أن قضية تطوير التعليم بمراحله المختلفة ، وتحسين مستواه ورفع كفايته والتحكم في تكلفته، وحسن استثماره وزيادة المردود الاقتصادي لإنفاقها في المجال التعليمي من القضايا المهمة للدول. ويقف نقص التمويل في أغلب الدول عقبة دون التوسع في التعليم وتحقيق الآمال والطموحات والأهداف المنشودة والمتوقعة من النظام التعليمي، وقد تتخلى بعض الدول عن بعض مشروعاتها التربوية نظراً لضخامة التكاليف وعجز الاقتصاد الوطني عن تغطيتها. وهذه الإشكالية لا يبدو في الإمكان التغلب عليها في المستقبل المنظور بسبب العلاقة الطردية بين الإصلاح التربوي وتحسين المخرجات التعليمية وبين التمويل ،

¹ إدارية تربوية، جدة.

حيث يتطلب أي جهد إصلاحي في التعليم زيادة التمويل المالي اللازم للتنفيذ وهذا ما يجعل مشكلة تمويل التعليم مشكلة دائمة (حكيم، 2011).

التعليم للجميع هو فلسفة هذا القرن الذي يتوجب فيه أن يعيد التعليم هندسته في وطننا العربي حتى تتمكن دوله من إعادة ترتيب أولوياتها بما يتناسب مع هذه الفلسفة ، وعلى هذا نؤكد بداية إن التعليم مسؤولية الجميع ، وليست الحكومات فقط ، ولذلك فإن تمويله بكل مراحل مؤسساته مسؤولية الجميع بما في ذلك الحكومات ، والقطاع الخاص ، والأفراد وجميع مؤسسات المجتمع المدني . إن التعليم هو استثمار من نوع خاص وليس استهلاكاً حيث إنه هو المكون الأساسي للتنمية البشرية .

وبالرغم من أن التعليم حق من حقوق الإنسان وعلى الدولة أو الحكومات توفيره وتيسيره لكل مواطن. ولكننا نلاحظ أن حجم الإنفاق على التعليم يتزايد بتزايد أفراد الملتحقين به مما يزيد العبء على الموازنة المخصصة للتعليم ؛ وبالتالي تتأثر بقية بنود ميزانية الدول وينعدم شيئاً فشيئاً العدل في الاحتياج لكل ميزانية مخصصة ؛ لذا لا بد من وجود بدائل ومصادر غير تقليدية تؤدي إلى تخفيف العبء على الحكومات وإشراك الأفراد طلاباً ، أو أولياء أمور ، أو قطاعات المجتمع الأخرى المستفيدة من مخرجات التعليم في تمويل المشروع (الأنصاري، 2002).

مشكلة البحث:

تُسخر المملكة ميزانيات كبيرة للتعليم من أجل تحقيق أهدافه ، وما نشاهده من طاقات بشرية وإمكانات آلية ومكتبية ما هو إلا مؤشر ودليل قوي على عمق الاهتمام بالتعليم العالي في المملكة وانعكاس للجهود التي تبذل في سبيل تطوير التعليم و تحسينه بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة ، والتعليم أصبح يواجه في الفترة الأخيرة نوعين من التحديات: نوع ينشأ عن زيادة الطلب الاجتماعي عليه، ونوع ينشأ عن أحادية التمويل، حيث يتحمل القطاع الحكومي في المملكة عبء تمويل التعليم بجميع مراحل ومستوياته، ويشكل الإنفاق الحكومي على التعليم حوالي (26%) من الإنفاق العام بحسب ما ورد في بيان ميزانية المملكة لعام 2013م.

وعلى الرغم من ارتفاع ميزانية التعليم، إلا أن هناك نمواً في أعداد الطلاب، مما يتطلب توسعاً ونمواً في القدرة الاستيعابية للمدارس، الأمر الذي يشكل ضغطاً مستمراً على القطاع العام في توفير النفقات التعليمية اللازمة لمواجهة هذا النمو.

وبالنظر لما يواجهه العالم حالياً من تطورات اقتصادية متسارعة – والمملكة عليها جزء من تبعات هذا التطور - فقد قامت الحكومة بعدة إجراءات تناولت هذا المجال، وكان لمبادرة سمو ولي ولي العهد (20-30) دور واضح في معالجة موضوع الدعم الحكومي لمجالات عدة، كان لوزارة التعليم منها نصيب، حيث جاء في نشرتها بعنوان " دور التعليم في تحقيق رؤية المملكة 2030، ما يؤكد اهتمامها بتعليم الطالب ومتابعة ذلك ، وبينت الدور المناط بالأسرة في هذا المجال بإعطاء الأسرة دوراً واضحاً في سبيل تعليم أبنائها (وزارة التعليم : دور التعليم في تحقيق رؤية المملكة 2030. ص32).

من هنا لمسنا الحاجة إلى دراسة مشكلة تمويل التعليم في المملكة. وعليه تكمن مشكلة الدراسة في السؤال التالي:
ما واقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية وما المأمول منه؟

- وللإجابة عن السؤال السابق لا بد من الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:
1. ما واقع تمويل التعليم العام والعالى في دول مجلس التعاون الخليجي ؟
 2. ما واقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية؟
 3. ما البدائل المقترحة لتمويل التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج؟

هدف البحث:

1. التعرف على مفهوم تمويل التعليم العام والعالى ومصادره الأساسية والثانوية.
2. استعراض واقع تمويل التعليم العام والعالى في عدد من الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج.
3. التعرف على واقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية.
4. وضع بدائل مقترحة لتمويل التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

أهمية البحث:

- يكتسب البحث أهميته من خلال بروز التعليم في العالم وتمويله كقضية مهمة وأساسية لتوفير التعليم وتجويده وتطويره ، ولذلك يمكن تحديد أهمية البحث فما يأتي:
1. الاهتمام المجتمعي بتمويل التعليم اعتماداً على مبدأ المشاركة المجتمعية وعدم تحمل الدولة كامل النفقات.
 2. ندرة الدراسات العربية وعلى الأخص السعودية التي تتناول المشكلة الحقيقية في مجال تمويل التعليم ، والكيفية العملية التي يستطيع القطاع الخاص من خلالها الإسهام في تمويل التعليم.
 3. تقديم مقترحات وأفكارا للتغلب على مشكلة تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية.

حدود الدراسة:

1. اقتصرت الحدود الموضوعية في الدراسة على التعرف على مصادر تمويل التعليم بأنواعها المختلفة على عدد من دول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج (الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر).
2. اقتصر البحث على المعطيات الزمنية في الدول التي تم الحديث عنها في متن البحث، وعلى المعلومات التي تم الرجوع إليها في مناقشة الموضوع في المملكة.
3. مجالات المقارنة كانت على عدد من دول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، ومقارنتها بالمملكة العربية السعودية.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي وهو المنهج " الذي يستهدف الحصول على معلومات مفصلة ودقيقة عن ظاهرة ما وتصنيفها وتفسيرها وتعميمها للاستفادة منها في التخطيط المستقبلي.

المصطلحات:

التمويل:

التمويل لغة : جاء في المعجم الوسيط (1977، ج2، 892) مال - مولا - مؤلا : كثر ماله.

وعرفه الصائغ (2000م ، ص631) بأنه " تعبئة الموارد النقدية وغير النقدية اللازمة والتخطيط والإشراف على إدارتها بهدف القيام بمشروع معين والمحافظة على استمراريته وتطويره لتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة وفعالية " .

تمويل التعليم: إنفاق مال أو استخدام جهد ، وهو عملية مركبة ذات أبعاد ومراحل ، ويعد إحدى الوظائف التي تختص بجميع الأعمال المرتبطة بتزويد المؤسسة بالأموال اللازمة لتحقيق أغراضها التي قامت من أجلها وبحركة هذه الأموال فيها (العتيبي،1425).

ويعرفه أبو الوفا وزميله (2000 ، ص68) تمويل التعليم بأنه (مجموع الموارد المرصودة في إطار التعليم إلى المؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها ، بالموارد المتاحة وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة).

وتمويل التعليم إجرائياً هو المبالغ المرصودة من قبل الدولة لمؤسسات التعليم بهدف تحقيق أهدافها التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع وإدارتها بكفاءة.

منظمة التعاون الخليجي: هي منظمة إقليمية سياسية واقتصادية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي هي الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت .

العوامل المؤثرة في تمويل التعليم :

يوجد العديد من العوامل المؤثرة في شكل الإنفاق التعليمي وحجمه بعض هذه العوامل داخلية تابعة من النظام التعليمي نفسه ، وبعضها نتيجة للعوامل الخارجية المحيطة به والتي تؤثر فيه، ويمكن تقسيم هذه العوامل التي ذكرها (عابدين، 2000م) :

1. عوامل داخلية مرتبطة بالمؤسسات التعليمية:

وهي عوامل مرتبطة بالمؤسسات التعليمية والسياسات المتبعة فيها والأساليب المستخدمة وطرق تفاعل المدخلات بعضها مع بعض ، ومن هذه العوامل ما يلي:
- تأهيل المعلمين وخبراتهم مما ينعكس على أجورهم ومرتباتهم خصوصاً إذا ارتبطت الأجور بالمؤهلات التي يحملها المعلمون.

- إلزامية التعليم والتوسع الكمي لمواجهة الطلب الاجتماعي على التعليم.

- الاهتمام بجودة التعليم والتحكم في كفايته الداخلية من خلال التركيز على اقتصاديات الحجم وضبط أعداد الطلاب في الفصل مما يؤدي إلى الحاجة إلى زيادة أعداد المعلمين لمواجهة زيادة الفصول الناتجة عن هذه السياسات ، وهذا أدى إلى زيادة النفقات التعليمية سواء في الرواتب أو البرامج التدريبية اللازمة لتأهيل المعلمين قبل الخدمة وأثناء الخدمة.

- إدخال التقنيات الحديثة والأساليب التكنولوجية في التعليم من وسائل تعليمية ومختبرات وأجهزة ومعدات حديثة من أجل زيادة تفاعل الطلاب وتطوير مهاراتهم العلمية والعملية ، إضافة إلى التوسع الحالي في إدخال الحاسب الآلي وخدمات الإنترنت ، وما يصاحب ذلك من التطوير والتحديث المستمر لهذه التقنيات نظرا لطبيعتها المتجددة باستمرار.

- الاهتمام بتطوير البيئة التعليمية وخصوصا الأبنية المدرسية وتطوير نماذج حديثة تشتمل على خدمات تعليمية مساندة من ملاعب ومسارح وقاعات محاضرات ومختبرات وصالات طعام ، وهذا انعكس على كلفة هذه الأبنية وزيادة الإنفاق عليها .

- الاهتمام بالأنشطة اللاصفية وما يتطلب ذلك من رصد ميزانيات لها تخصص للإنفاق على متطلباتها سواء كانت هذه الأنشطة داخل المدارس أو خارجها مثل الرحلات الطلابية.

- مستوى الهدر التعليمي المتمثل في رسوب الطلاب وإعادة الصفوف والتسرب من المدرسة ، والذي يشكل هدرا اقتصاديا واضحا من حيث مكوث الطالب في المرحلة الدراسية أكثر من المقرر له وعدم إتاحة الفرصة للطلاب الجدد مما يؤدي إلى زيادة أعداد الطلاب وبالتالي يؤثر على كلفة الوحدة التعليمية.

- انتشار التعليم في القرى والهجر حيث قلة السكان وارتفاع الكلفة التشغيلية للخدمات التعليمية وصغر حجم المدارس وأعداد الطلاب فيها وانخفاض نسبتهم إلى الهيئة التعليمية.

- التوسع في التعليم العالي وعدم مراعاة حاجة المجتمع لبعض التخصصات (العتيبي، 1425هـ).

2. عوامل خارجية مرتبطة بالمجتمع:

وهي العوامل الخارجية المحيطة بالنظام التعليمي والتي تؤثر فيه وفي بنيته و في مراحلها وسياساته ، ومن أهمها:

- النمو الطبيعي للسكان في مختلف العالم وخصوصا في الدول النامية الناتج عن زيادة المواليد وارتفاع المستوى الصحي للمجتمع.

- وعي الأسر والأفراد بأهمية التعليم ودوره في تنمية القدرات والمهارات وفي تحديد المهن المستقبلية ، إضافة إلى الدور الاجتماعي الذي يحققه التعليم للأفراد.

- التغيرات الاقتصادية التي تشهدها المجتمعات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي مثل ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط ، ومستوى الناتج القومي للدولة وما

ي صاحبه من تقلبات في العملة الوطنية والأسعار والتي قد تؤدي إلى التأثير على مستوى الإنفاق الحكومي العام على الخدمات العامة ومنها التعليم (العتيبي، 1425هـ).

أساليب تمويل التعليم:

التمويل العام:

هو المصدر التقليدي لتمويل التعليم ، وهو أن تتحمل الدولة تمويل التعليم ودفع كامل تكاليف العملية التعليمية من خلال ميزانيات محددة.

التمويل الخاص:

هو أسلوب من أساليب التمويل تتمثل في تحمل المجتمع دفع تكاليف تعليمهم عن طريق دفع الطلاب رسوم للخدمات التي يحصلون عليها من المؤسسات التعليمية.

التمويل المختلط:

هي صيغة تمويلية تجمع بين التمويل العام والتمويل الخاص للتعليم ، بحيث تتكفل الدولة أو المجتمع بمؤسساته بتوفير الخدمات التعليمية مع قيام الأفراد بدفع رسوم معينة لقاء هذه الخدمات

مصادر تمويل التعليم:

تكشف العديد من الدراسات أن أزمة التمويل في مجال التعليم تعود في جانب منها إلى تراجع الدعم الحكومي ، التزايد الكبير في أعداد الملتحقين وارتفاع كلفة الطالب إضافة إلى استخدام غير المرشد في توظيف المخصصات المالية في بنودها وأبوابها ومجالاتها الصحيحة لذلك لا بد من إيجاد مصادر أخرى للتمويل .ومن أهم مصادر التمويل الحالية (الأنصاري، 2002).

• التمويل من قبل الدولة :

وهذا ما يطلق عليه المصدر التقليدي لتمويل التعليم ، ويتمثل في أن تتحمل الحكومات نفقات التعليم إذ يتم تمويل جميع النشاطات التعليمية من ميزانية الدولة وهو أحد الأسباب في تزايد أعداد الملتحقين بالتعليم .

إن مجانية التعليم وتحمل الدولة جميع النفقات هو أداة فاعلة في تعميم التعليم وعلى الخصوص في المستوى الإلزامي ، إلا أن هذا التمويل يجعل الطالب غير متحمس لإنهاء الفترة الزمنية في الفترة المحددة مما يرفع نسب الرسوب والتسرب في النظام التعليمي ، ولمعالجة تلك المظاهر السلبية ينادي عدد من رجال اقتصاديات التعليم بضرورة تحميل الأسر وأولياء الأمور بجزء منى التكاليف .

• التمويل من قبل الأفراد :

وفي هذا النوع من التمويل يتحمل الطالب وأولياء الأمور نفقات التعليم مقابل الخدمات التعليمية التي يتلقاها في المؤسسات التعليمية . ومن أهم سلبيات هذه الصيغة من دفع مصاريف مقابل الحصول على التعليم هي الحد من إمكانية ذوي الدخل المنخفضة في الحصول على التعليم أو الاستمرار فيه ، وقد يؤدي هذا الوضع إلى تفاقم مشكلة الأمية ؛

وتعوق صيغة التمويل من قبل الأفراد إمكانية القوى العاملة بالمهارات المطلوبة كما ونوعا ، وبذلك تعوق في المحصلة النهائية إمكانية تخطيط النشاط سواء في مجال توفر القوى العاملة أو في مجال تخطيط التعليم نفسه. ويضاف إلى ما سبق أن هذه الصيغة لا توفر الإمكانيات المتكافئة لنمو جميع حقول المعرفة التي يحتاجها المجتمع إذ أن تحمل الطالب نفقات التعليم يجعله يختار الاختصاصات التي توفر له موارد مالية أفضل أو مكانة اجتماعية أحسن ، لذا يتوجه الجزء الأعظم من المتعلمين نحو تلك الاختصاصات التي توفر لهم الامتيازات المذكورة ، ويقبل الإقبال على الاختصاصات الأخرى ، كما أن تحمل الطالب للنفقات التعليمية وبفاعلية أعلى يجعله أكثر حرصا على اختيار أفضل نوع للتعليم يتفق مع طموحاته وإمكاناته لتلافي أية نتائج علمية سلبية قد تترتب على سوء اختياره. وعند اقتراح هذا النمط من التمويل لا بد من الوصول إلى المعادلة الصحيحة التي تمكن المجتمع بكامله من الحصول على الخدمات التعليمية المهمة للفرد والمجتمع بكامله، ومن ناحية ثانية التأكيد على ضرورة إسهام المجتمع بكل قطاعاته في تمويل المشروع التربوي والتقليل من الهدر والفاقد في مخصصاته المالية المحدودة.

• التمويل الذاتي :

إن تزايد النفقات التعليمية ومحدودية الإمكانيات المتوفرة لدى المجتمع والأفراد في توفير موارد مالية إضافية لتلبية الحاجات المتزايدة في مجال الإنفاق على التعليم قد يؤدي إلى البحث عن بعض الأساليب التي قد تخفف من الأعباء المالية التي يتحملها المجتمع والفرد ومن بين هذه الوسائل لجوء بعض المؤسسات التعليمية إلى تطوير نشاطاتها التعليمية إلى نشاطات تعليمية إنتاجية .

أشكال حديثة في تمويل التعليم :

في الفترة الأخيرة برزت مصروفات جديدة على التعليم من أمثلتها رفع سن الإلزام ، وتوسيع فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي ، وإدخال الأجهزة الحديثة في التعليم كالحواسيب وغيرها مع أنها تغيرات مستحبة في التربية والتعليم إلا أنها مكلفة وتضيف أعباء مالية جديدة على ميزانية الدولة مما أدى إلى البحث عن مصادر تمويل إضافية للتعليم ومن هذه الأشكال ما يلي:

أولا - المزادات (المناقصات) : هناك نوعان أساسيان للمزادات يختلفان عن بعضهما في بعض الجوانب فالنوع الأول يقدم فيه الراغبون وفي وقت واحد عروضهم للجهة المشرفة على المزاد بصورة سرية ويحال المزاد على الشخص الذي يقدم أفضل الأسعار ، وهذا هو نمط المزاد الهولندي ويستخدم كثيرا في عمليات بيع السلع مثل الورود والأزهار في الدنمارك ، أما النوع الثاني من المزادات فهو يختلف عن النوع الأول من حيث أن العقد يعطى إلى صاحب ثاني أفضل سعر معروض وبذلك يحقق للفائز ربحا إضافيا وهذا هو النمط الانجليزي ويشيع استخدامه في عمليات بيع الأعمال الفنية والأثريات .

ثانيا - السندات (الكوبونات) إن السيطرة الكاملة من الحكومة على التعليم لا يترك مجالا للمنافسة. ومن هنا تستطيع الحكومة تقديم مشروعات يتم من خلالها تمويل التعليم دون إهمال عنصر المنافسة بين الأطراف ، فبدلا من تقديم المنح للمدارس لتوفير التعليم للأطفال

تعطي الحكومة لكل تلميذ سندا تعليميا يستخدمه في أي مدرسة يختارها ، وهذا النظام يجعل المدارس تزيد من معايير وكفاءة خدماتها التعليمية المطروحة ، أو المحافظة على استمرار الدعم المالي الحكومي لها.

ثالثا - المنح والقروض وضريبة الخريج: المنح تقدم للطلبة لمساعدتهم من الدولة أو المؤسسات التعليمية نفسها أو شركات خاصة دون أن يطلب من الطلبة الدفع بعد انتهاء البحث. والقروض تقدم للطلبة لمساعدتهم من الدولة أو المؤسسات التعليمية أو شركات خاصة كالبنوك مع اشتراط الدفع بعد انتهاء البحث. أما الضريبة يدفع الخريجون دفعة للدولة لمدة زمنية محددة أو على مدار عمرهم الفعال وذلك بعد تخرجهم مقابل الدعم الذي حصلوا عليه خلال البحث. وتستخدم معظم الدول مزيجا من برامج المنح وبرامج القروض كوسيلة لدعم الطلاب ، ففي بعض الدول مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية تدار برامج دعم وتمويل وإعاشة الطلاب من قبل الحكومة المحلية .

مؤشرات تمويل التعليم:

من المفروض أن اقتصاديات التعليم تنظم بطريقة تؤدي إلى أقصى درجة من الكفاية الإنتاجية في النشاط التعليمي المقصود في كل ناحية من نواحيه ، ولذلك فإن الكفاءة الإنتاجية لكل نوع من أنواع الأنشطة التعليمية هي المعيار في اقتصاديات التعليم ، وفيما يلي بعض المؤشرات والمعايير الأساسية فيما يتعلق بتمويل التعليم واقتصاديات التربية عامة :

أولا - ميزانية التعليم والجهد التعليمي

ميزانية التعليم من ناحية ورأس المال أو الثروة التعليمية من ناحية أخرى يعكسان قدرة صناعة التعليم على الإنتاج . والمقصود بميزانية التعليم هو ما يرصد للتعليم من أموال في الميزانية السنوية للدولة والى جانب ذلك لابد أن نقدر الثروة التعليمية القائمة فعلا من مبان وأجهزة وأدوات مدرسية ومعلمين وفنيين وإداريين وغيرهم من الثروة البشرية الموجودة .

كما أن ميزانية التعليم وحدها لا تعطي صورة كاملة عن الجهد التعليمي وما يمكن أن يعطيه من عائد إذ إن الميزانية التعليمية مرتبطة بما أسميناه رأس المال القائم على الثروة التعليمية وهو ما يتمثل في أجهزة التعليم ومنشآته الثابتة ومبانيه وهيئات التدريس إلى غير ذلك من الظروف المادية والموضوعية للتعليم .

ثانيا - ميزانية التعليم والميزانية العامة

تمثل العلاقة بين ميزانية الدولة وميزانية التعليم الوضع النسبي للجهد التعليمي في صلته بالجهود الأخرى للدولة في نواحي الزراعة والصحة والإسكان والمواصلات إلى غير ذلك من مشروعات الدولة التي تتطلب إنفاقا عاما . إلا أن تقدير جهد التعليم والحكم عليه بنسبة ميزانية التعليم إلى الميزانية العامة يتطلب أن يحصل عليه المجتمع ممثلا في الحكومة من موارد عن طريق أنواع الضرائب المختلفة سواء كانت ضرائب مباشرة أو ضرائب دخل إلى غير ذلك من مصادرها المالية .

ثالثاً - ميزانية التعليم والدخل القومي

أخذ رجال الإحصاء التربوي والمهتمون باقتصاديات التربية مؤخراً يصطنعون المؤشرات أو الدلالات الجديدة لمعرفة مدى الجهد التربوي المبذول وصلته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ذلك هو النسبة بين الدخل القومي وميزانية التعليم .

وقد أكدت المؤتمرات التربوية المختلفة على ضرورة زيادة نسبة ما يخصص من الدخل القومي للتربية. إن النسبة بين ميزانية التعليم والدخل القومي أكثر دلالة على نوع المجهود التعليمي الذي يمكن أن يحدثه المجتمع كله في جهاز التعليم للحاضر والمستقبل.

رابعاً - نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم

يُعد تحديد نصيب الفرد من ميزانية التعليم عن طريق نسبة ميزانية التعليم إلى عدد السكان من المؤشرات الإحصائية المفيدة في اقتصاديات التعليم سواء للمقارنة أو لمعرفة النمو الكمي والكيفي . ويجب الملاحظة أن ما يخص الفرد من التعليم في بلد من البلاد يتوقف على ظروف كثيرة منها مستوى الأجور مثلاً ، ولو كان اقل من بلد آخر فليس معناه بالضرورة أن التعليم يكون اقل في كميته أو كيفيه إلا إذا كان هذا الاختلاف واضحاً وتميزاً .

مشكلات تمويل التعليم:

التعليم بصورة عامة يواجه ثلاثة قيود تمويلية تحد من الموارد المالية التي يمكن أن توجه نحو تطوير التعليم وهي:

1. محدودية الموارد التمويلية من الخزانة العامة للدولة:

هنالك ضغط كبير على الموارد العامة للدولة في ظل نمو النفقات العامة للدولة بنسبة أكبر من نمو الإيرادات العامة نظراً لاعتماد الموازنة على قاعدة موارد محدودة تتمثل في عائدات النفط والضرائب والرسوم الجمركية بصورة رئيسية وبالتالي فإن الصفة الغالبة للموازنة العامة للدولة عجز مالي متكرر يعكس محدودية الموارد المتاحة في ظل تعاضم الاحتياجات المختلفة لمؤسسات الدولة وجهازها الإداري.

2. محدودية التمويل الخارجي:

ضعف التمويل الخارجي و محدوديته سواء في شكل منح أو قروض ، ويعود ذلك إلى الطبيعة الخاصة للتمويل الخارجي الذي يخضع لتقلبات يصعب السيطرة عليها كما أنه في نهاية الأمر مورداً ثانوي وموقت يرتبط بشروط محدودة (الرشدان ، 2008).

3. ضعف مشاركة القطاع الخاص:

لا يزال إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم غائباً أو يكاد يكون معدوماً باستثناء بعض الحالات الفردية المؤقتة كإسهام بعض رجال الأعمال في تمويل بعض المدارس أو الاشتراك في الإسهام في بعض مؤسسات التعليم الجامعي (حكيم ، 1432هـ).

تمويل التعليم العالي:

يمثل التعليم بوجه عام والتعليم العالي بوجه خاص البنية الأساسية لتكوين مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها ، فهو المحك الرئيس لإعداد القوى البشرية المنتجة في المجتمع ويظهر اثر مردوده في شكل مخرجاته من القوى العاملة ذات المعارف والمهارات المبدعة في كل قطاع من قطاعات الحياة .

ويواجه التعليم العالي في القرن الحالي العديد من المتغيرات العالمية ، وذلك بسبب الطفرة الهائلة في مجالات البحث العلمي وموضوعاته ، والتقدم التكنولوجي ، والاستثمار السريع لتكنولوجيا الاتصالات .

وأصبحت تواجه الأنظمة التعليمية في جميع الدول تحديات كبيرة ومن بين هذه التحديات وأهمها التحدي المتمثل في توفير مصادر تمويلية كافية لتأمين التعليم المناسب للطلاب بالكم والنوعية المناسبة (الطويرقي ، 2012).

وتوفير الموارد المالية اللازمة مسألة لا غنى عنها لمؤسسات التعليم العالي ويجب أن تكون الأموال كافية للوفاء بالتزامات الجامعة نحو وظائفها المختلفة . والمملكة العربية السعودية إيماناً منها بأهمية تهيئة العنصر البشري ومع منطلق فعالية الاستثمار في التعليم وتأتي سياسة التعليم في المملكة مؤكدة على مسؤولية الدولة اتجاه التعليم فأخذت الدولة في رصد الموارد المالية لتنفيذ برامج التعليم

والتعليم العالي في المملكة العربية السعودية يعتمد كثيراً في تمويله على الدولة ومع زيادة الإقبال على هذا النوع من التعليم ومع ظهور مؤسسات التعليم الأهلي تظهر أهمية تنوع مصادر التمويل للتعليم العالي الأهلي لتخفيف العبء على الدولة وذلك بالتفكير الجاد في إيجاد مصادر تمويلية استثمارية جديدة ترفع من ميزانية الدولة وفي نفس الوقت ترفع من مستوى ونوعية خدماتها ومخرجاتها

مصادر تمويل التعليم العالي :

تتنوع مصادر تمويل التعليم في الدول المختلفة تبعاً لنتباين واختلاف الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل دولة والتعليم العالي يستمد موارد مالية من مصادر وجهات عديدة منها : المصادر الحكومية ، المصادر الخاصة ، المصادر الخارجية ، المصادر الذاتية ، الأوقاف .

وبالرغم من اختلاف نظم التعليم العالي وأساليب إدارته وتمويله بين الدول إلا أنه يمكن تصنيف أهم مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي والجامعي إلى مصدرين أساسيين وهما :

- المصادر الحكومية:

تلجأ الحكومات لتمويل الجامعات بصورة مباشرة عن طريق الواردات الثابتة المنتظمة للدولة (إيرادات الدولة) وذلك من خلال ميزانية تخصص من الدولة للتعليم ويتم تخصيص نسبة منها للتعليم العالي .

وتتكون الميزانية من بنود متعددة ، تنقسم إلى قسمين (حجي، 2000):

- أ - نفقات ثابتة :تتضمن ثمن المباني ، المعدات ، التجهيزات ، والأثاث .
- ب. نفقات دورية :تتضمن المرتبات والأجور ونفقات الصيانة والإصلاح وغيرها .

التمويل الحكومي غير المباشر: يتخذ هذا النمط من التمويل عدة أشكال منها:

- أ - فرض ضرائب ورسوم خاصة للتعليم الجامعي : تفرض بعض الحكومات ضرائب على فئات وقطاعات اجتماعية معينة لحساب الجامعات ومؤسسات التعليم العالي المختلفة،"
- ب - القروض : لجأت بعض الحكومات إلى الاقتراض لتمويل التعليم الجامعي
- ج - تسهيلات ضريبية لبعض المؤسسات : قامت بعض الحكومات بعمل تسهيلات ضريبية على مؤسسات ، ولاسيما المؤسسات الإنتاجية الكبرى لدفعها لتقديم منح مالية إلى الجامعات .

وهكذا يتضح أن التمويل الحكومي لا يعتمد فقط على الواردات الثابتة للدول (الميزانية) ، ولكن الحكومات توجهت لأساليب ووسائل أخرى لتمويل التعليم الجامعي ؛ لذلك فإن التمويل الحكومي للتعليم هو :جميع الموارد المادية والعينية التي توفرها الحكومة بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة للمؤسسات التربوية.

- المصادر الخاصة:

وفي الآونة الأخيرة أصبح تمويل التعليم العالي يشكل عبئاً كبيراً على كاهل الدولة ؛ لذا قامت الكثير من الدول بتخفيض المخصصات الحكومية للجامعات وسمحت بفرض رسوم على الطلبة وقبول الهبات والتبرعات .

أسباب ضعف كفاية التمويل الحالي للتعليم العالي والتحديات التي تواجهه:

تواجه أنظمة التعليم العالي العربية مشكلات كبيرة ومنها مسألة التمويل أو توفير مصادر تمويلية كافية لتأمين التعليم المناسب لطالبيه كما ونوعا. وتؤثر هذه المشكلات والتحديات على كفايته فتجعلها متدنية مقارنة بكفاية أنظمة التعليم العالي الأخرى ، وتعود هذه الحالة إلى جملة من الأسباب منها :

1. التضخم عموماً وارتفاع التكاليف وعدم قدرة الحكومات والأسر على تمويله تحديداً نتيجة تفاقم الأعباء التمويلية للتعليم العالي وارتفاع الأقساط الدراسية والتكاليف الدراسية .
2. الانفجار السكاني والتعليمي اللذان خلقا أزمة التعليم الجامعي التي تتمثل في صعوبة استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي الالتحاق في ظل القدرة الاستيعابية المحدودة لمؤسسات التعليم العالي
3. ضعف الموازنة بين نوعية مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل المتغيرة بفعل التقدم العلمي والتقني المتسارع والتي ينجم عنها ما يسمى بالبطالة الهيكلية (بدر، 2000).
4. الاستمرار في سياسات التوسع في التعليم العالي وتقديمه مجاناً وتشجيع الإقبال عليه على الرغم من ازدياد التضخم وارتفاع الأسعار وازدياد احتياجات التعليم العالي وتكاليفه.

5. انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض حجم الموارد التي تدعم ميزانيات التعليم العالي مما يسبب في جمودها لاعتمادها على ميزانية الدولة ومنافسة القطاعات الأخرى لها .
6. ضعف قدرة الجامعة على بلوغ أهدافها وزيادة نفقاتها الجارية مقارنة بالنفقات الاستثمارية وعدم أخذها بالتمويل الذاتي كاعتماد برامج التعليم الموازي والمسائي والتعاقدى والمستمر والبحث العليا الخاصة أو القيام بأنشطة إنتاجية (باطويح، 2000).
7. وجود عوامل تشريعية وسياسية واجتماعية تعوق الحصول على تمويل إضافي فضلا عن الظروف السياسية والدفاعية والاقتصادية المؤثرة على قدرة الدولة التمويلية .

بدائل مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي:

على الرغم من تعدد المصادر البديلة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي وتنوعها فان هناك المزيد من المصادر الخاصة و الذاتية التي يمكن أن تسهم في زيادة إيرادات المؤسسات الجامعية وبالتالي تخفيف الأعباء المالية على الدعم الحكومي للتعليم العالي ومن هذه المصادر ما يلي :

1. **الدراسات المسائية (التعليم الموازي):** تعتمد فكرة الكليات المسائية على " توفير فرص جديدة للطلبة الذين فاتتهم تلك الفرص من أعمار مبكرة ، وتعذر عليهم الحصول عليها في البحث الصباحية مقابل أجور (الديلمي، 2000).

2. **خدمة المجتمع:** تُعد خدمة المجتمع من وظائف الجامعة ، وتتمثل في التدريب والتعليم المستمر ، الاستشارات ، النشاطات الإنتاجية ، تبني مفهوم الجامعة المنتجة ، الخدمات البحثية والاستشارية.

3. **متابعة الخريجين:** إن معظم الجامعات ترتبط مع خريجها عن طريق جمعيات الخريجين التي تحاول ضبط عناوين الطلاب الدائمة بعد تخرجهم ، ثم بعد ذلك ما تلبث أن تتصل بهم عن طريق المراسلة وتقديم الدعوات لحضور المناسبات الرسمية التي تقام أحيانا لجمع التبرعات ، كما يتم توزيع استمارات الخريجين لدعم المؤسسات التعليمية إما بشكل شهري أو سنوي وربما تلقى الخريجون بعض الهدايا التي تذكرهم بدور تلك الجامعات في إعدادهم لذلك العمل الوظيفي وتحثهم على التبرع ماليا لهذا يتقدم بعض الخريجين الأغنياء بتخصيص مبالغ معينة لجامعاتهم كما تتم مساهماتهم في مشاريع الجامعات المختلفة وتحرص كثير من الجامعات على تحديث عناوين خريجها حتى تسهل عملية الاتصال بهم .

4. **الوقف:** يُعد الوقف من أهم مصادر التعليم العالي ، وذلك لأنه يسهم في زيادة دخل المؤسسات التعليمية ويستقطب الكثير من الخيرين من أبناء الأمة مما يحتم على المؤسسات التعليمية العمل على توضيح مجالات تمويل التعليم العالي للمستثمرين في هذا المجال.

5. **الكراسي الجامعية للدراسات والأبحاث:** وهو أحد الأنماط الحديثة لتمويل التعليم الجامعي ، ويتلخص مفهومه في تخصيص كرسي لدعم الأبحاث العلمية في أحد التخصصات التي تقدمها الجامعة على أن يتولى الصرف عليه وتمويله المستثمرون

والشركات والبنوك ، وفي مقابل ذلك يحصل من يتولى تمويل هذا الكرسي على شهادة باسمه ويكتب اسمه في مكان بارز بالجامعة.

وتقسم الكراسي العلمية من حيث التمويل إلى:

- أ - **الكرسي العلمي الدائم**: هو الكرسي العلمي الذي يتم تمويله عن طريق ريع وقفي عيني أو مالي
- ب - **الكرسي العلمي المؤقت**: هو الكرسي العلمي الذي يتم تمويله لفترة زمنية محددة لا تقل عن ثلاث سنوات .

6. إسهام المؤسسات المجتمعية :

وهو ما يقدمه المجتمع بجميع مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية من إسهامات عينية ومادية ومن جهود في دعم العملية التعليمية ' ومن أشكال الإسهامات المجتمعية في تمويل التعليم العالي .

- التمويل المالي المباشر : الناتج عن فرض الضرائب الموجهة للتعليم سواء على الشركات أو المواطنين.
- التبرعات النقدية أو العينية للمستلزمات التعليمية أو المباني والأراضي المستخدمة الأغراض التعليمية .
- التطوع في تقديم الخدمات الإنشائية أو أعمال الصيانة.
- المشاركة في الإدارة وتطوير المباني والوسائل التعليمية .

إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم:

للقطاع الخاص دور مهم وبارز في العملية التنموية وهو قطاع فاعل في المجتمع يعمل فيه ويتبادل المنافع مع أفراد ، ولا يمكن التصور أن تعمل المنظمات الاقتصادية بمعزل عن أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة ، ويمكن النظر إلى العلاقة التي تربط بين مؤسسات الاقتصاد والمجتمع بما فيها المؤسسات التعليمية على أنها علاقة تبادلية مشتركة وفيما يلي سوف نستعرض العلاقة بين القطاع الخاص والتعليم.

١. التعاون بين القطاع الخاص والتعليم العام:

إن المشكلات المعقدة التي تواجه المجتمعات اليوم تجعل المؤسسات التعليمية عاجزة عن مواجهتها منفردة وبمعزل عن المؤسسات الاجتماعية الأخرى ، ولهذا فإن هدف المؤسسات التعليمية أن تجعل المجتمع بكامله مهتما بالتعليم ومهتما بتطوير وتنمية قدرات طلابه وهذا ما يدعو بشكل ملح وأكثر من أي وقت مضى إلى ضرورة قيام المؤسسات التعليمية بإقامة علاقات وروابط مع مؤسسات المجتمع المختلفة ، وأن تبني هذه الروابط على المصالح المشتركة لمؤسسات التعليم العالي وباقي مؤسسات المجتمع على أن يتم ذلك من خلال الآتي (Lumsden, Hertling، 2000):

- تعزيز العلاقة بين المؤسسات التعليمية و المنظمات الاجتماعية الأخرى والجمعيات الخيرية التي لا تهدف إلى الربح.
- إقامة علاقات متينة وقوية وذات أبعاد إستراتيجية بين مؤسسات التعليم والقطاع الخاص

ويتطلب إقامة تعاون وشراكة ناجحة وذات فائدة بين القطاع الخاص و المؤسسات التعليمية بعض الخطوات اللازمة الواجب إتباعها منها ما يلي : (Moursand،2002)

- أن يبنى التعاون و الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم على مستوى القيادات العليا في القطاعين.
- أن تبنى هذه الشراكة بين القطاعين وفقا للحاجة الفعلية للمجتمع سواء للمنظمات التربوية أو التجارية أو غيرها
- تقاسم الاعتراف والتقدير وأن تعمل كل الأطراف ما في وسعها لتقديم التقدير والاعتراف لجهود كل طرف.
- الإدارة الفعالة وتكليف العاملين المناسبين في الجانبين للوصول إلى الأهداف
- النظر إلى الشراكة بين القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية على أنها استثمار طويل الأجل يتطلب إقامة علاقات عمل مشتركة وطويلة ومستمرة من أجل ضمان النجاح.

2. مجالات التعاون بين القطاع الخاص والتعليم:

هناك العديد من مجالات التعاون والمشاركة بين التعليم والمؤسسات الاجتماعية المختلفة، ومن مجالات التعليم العام التي تتطلب مشاركة المجتمع ما يلي (العواد،1432):

- مجالات الدعم الفني والعلمي مثل الدراسات والبحوث والتدريب والإعلام التربوي.
- مجالات تأمين الاحتياجات المادية ومنها المباني المدرسية والصيانة وتأمين الأجهزة وطباعة الكتب والنشرات التعليمية.
- مجالات تقديم الخدمات التربوية المتكاملة مثل إنشاء المدارس الأهلية.

لذلك فإن القطاع الخاص يعد بلا شك إحدى المؤسسات الاجتماعية الفاعلة اقتصاديا و يؤدي دورا في دعم العديد من مجالات التعليم سواء كانت هذه المجالات ذات فوائد مالية أو فوائد معنوية.

الدراسات السابقة :

1. دراسة (بلتاجي، 2016) تمويل التعليم العالي في مصر : المشاكل والبدائل المقترحة

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تمويل التعليم العالي في مصر والتصدي لمشاكله كما هدفت إلى إمداد متخذي القرار بطرق حديثة لتمويل التعليم للخروج من الأزمة واستخدمت المنهج الوصفي وأسفرت عن عدة نتائج من أهمها : ضرورة إتباع سياسات

مختلفة لتحسين كفاءة الإنفاق على التعليم وتشجيع رجال الأعمال على إنشاء مؤسسات تعليمية خاصة .

2. دراسة (حسين ، 2011 م) بدائل لتمويل التعليم الجامعي الحكومي المصري في ضوء خبرات بعض الدول

هدفت هذه الدراسة إلى طرح بدائل لتمويل التعليم الجامعي الحكومي المصري في ضوء خبرات بعض الدول واستخدمت المنهج الوصفي وتناولت الوضع الراهن للملتحقين بالتعليم الجامعي الحكومي بمصر وواقع تمويله ، كما تناولت اتجاهات تمويل التعليم الجامعي السائدة في العالم وخبرات بعض الدول في مجال تمويل التعليم الجامعي ، وأسفرت عن عدة نتائج من أهمها : أن التعليم الجامعي الحكومي في مصر يواجه سياسة تقليص الإنفاق ، حيث أصبح التمويل محدوداً ، كما أن استدرار الجهود الذاتية أمر مطلوب لمواجهة النقص ، لذا عرضت تلك الدراسة عدة بدائل لتمويل التعليم الجامعي بناء على خبرات الدول السابقة .

3. دراسة (حكيم ، 2011 م) " مستقبل تمويل التعليم الجامعي في ضوء زيادة الطلب

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية ، وماهية مصادر تمويله ، ثم التعرف على مستقبل التمويل الجامعي في المملكة في ضوء زيادة الطلب عليه وتوصل البحث إلى النتائج التالية:

- عدم كفاية تمويل التعليم الجامعي الحكومي في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية
- استمرارية التمويل الحكومي خاصة في التعليم الأساسي والمهني والتقني نظراً لأهميته ، مع تشجيع القطاع الخاص في المساهمة في بعض القطاعات التربوية خاصة المؤسسات الجامعية.

4. دراسة (عامر ، 2006 م) " تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة)"

هدفت الدراسة إلى التعرف على طرق تمويل التعليم الجامعي في الدول العربية ومعرفة الاتجاهات الحديثة لتمويل التعليم الجامعي في الدول الأجنبية ووضع تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة وتوصل البحث إلى أن تمويل التعليم العالي يُعد من أهم القضايا وأكثرها إثارة للجدل .

5. دراسة (المتوكل ، 2001 م) الخصخصة خلق آفاق جديدة أمام القطاع الخاص.

هدفت الدراسة إلى طرح الضوء على الخصخصة ، كإحدى الوسائل المعاصرة في إصلاح القطاع العام ، وإعادة الهيكلة في الدول النامية عموماً ، وفي الجمهورية اليمنية على وجه الخصوص بعد تحول دور الدول إلى إنمائي وتصحيحي ، وتوصلت الباحثة لعدة للنتائج منها :

- ضرورة تسريح العمالة من المشروعات العامة التي يتم تحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص وجود عمالة إضافية في هذه المؤسسات وظفت عادة لأسباب اجتماعية.
- تبين وجود زيادة في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعرض أمن البلد للخطر.

6. دراسة (العتيبي، 1425) إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية:

هدفت البحث إلى التعرف على مدى إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية من خلال الوقوف على واقعه ومجالاته ومواقفه من وجهة نظر مسؤولي التعليم العام ، ومسؤولي القطاع الخاص في مدينة الرياض ، إضافة إلى التعرف على آراء المسؤولين في الجانبين حول المقترحات التي يمكن أن تزيد من إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام. ولتحقيق أهداف البحث استخدم الباحث المنهج المسحي الوصفي ، وكشفت البحث عن نتائج عديدة كان من أبرزها:

- أن واقع إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام من وجهة نظر مسؤولية التعليم العام ومسؤولي القطاع الخاص ضعيف في مجمله.
- أن هناك إمكانية عالية لإسهام القطاع الخاص في تمويل مجالات التعليم من وجهة نظر المسؤولين في قطاع التعليم والقطاع الخاص.

التعليق على الدراسات السابقة:

أظهرت غالبية الدراسات السابقة أهمية موضوع تمويل التعليم وقد أكدت هذه الدراسات على أن:

- مشكلة تمويل التعليم مشكلة عالمية وإقليمية ومحلية.
- اعتماد كثير من الجامعات على الحكومة في تمويل التعليم خصوصا الدول العربية.
- أظهرت الدراسات أن هناك تراجعاً في الدعم الحكومي للجامعات.
- ضرورة البحث عن صيغ لتمويل التعليم مع استمرار الدعم الحكومي في مراحل التعليم الأولى.
- ضرورة مد الجسور بين القطاع التعليمي والقطاع الخاص فهما أساس العملية التنموية فهما جزآن لا يتجزآن في عملية التنمية الاقتصادية.

وقد استفادت الباحثة أمور عدة حيث تم إثراء معرفة الباحثة في فرعي اقتصاديات التعليم وواقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية. وعليه تم تحديد التعريف الإجرائي لمصطلحات البحث والمتمثلة في تمويل التعليم ، ثم كتابة الإطار النظري.

كما تم اختيار المنهجية المناسبة لإجراء البحث وهو المنهج الوصفي المقارن ، وقد تميز هذا البحث بهذه المنهجية فقد قامت الدراسات السابقة على الأسلوب الوصفي المسحي. وقد وجدت الباحثة أن تلك الدراسات اهتمت كثيراً بإسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام والعالي ، وهو ما يهتم به البحث.

تمويل التعليم في بعض الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج:

1. تمويل التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة

يُعد الإنفاق الحكومي على التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة هو الأساس. ولأن نفقات التعليم تتزايد باستمرار ، بسبب زيادة أعداد الطلاب والطالبات والبحث عن نموذج من التعليم يحقق الطموحات ويتمشى مع متطلبات الحاضر والمستقبل ، فقد اتخذت الدولة بعد الإجراءات التي يمكن من خلالها توفير النفقات ، وإيجاد مصادر تمويل جديدة تدعم التعليم وتحقق أهدافه المستقبلية ، فقد عملت وزارة التربية والتعليم على الاستفادة من الموارد المتاحة ما أمكن ، وذلك عن طريق:

- معالجة ظاهرة الرسوب والتسرب للسيطرة على الهدر التعليمي ، والاهتمام بنوعية التعليم عن طريق التجديد والتطور في المناهج.
- توزيع الاعتمادات المالية على بنود الميزانية وفقاً للاحتياجات الفعلية للعملية التعليمية.
- الاعتماد في بعض الأمور على الجهود الذاتية لتوفير مصادر للتمويل لبناء فصول دراسية جديدة بالمدارس القائمة .
- استخدام الحاسب الآلي في كثير من أنشطة الوزارة لتوفير الوقت والجهد والمال ، وسرعة الإنجاز.

وفي مجال التعليم الجامعي فإن الدولة تشجع الطلاب على الالتحاق بالتعليم الجامعي الخاص وتقدم لهم المنح الدراسية في الداخل والخارج.

وعن الدعم المجتمعي للتعليم فقد زاد حجم المشاركة المجتمعية في تخطيط التعليم وتمويله وإدارته ، تحقيقاً لمبدأ التعليم حق للجميع ، وأن التعليم شأن مجتمعي ، وهذا يقتضي تكامل التعليم العام والتعليم الخاص ، وكذلك تكامل التعليم الرسمي وغير الرسمي ، والبحث عن مصادر إضافية لتمويل التعليم وتطويره وتحسين جودته النوعية (الغامدي، 2006).

2. تمويل التعليم في دولة الكويت

التعليم العام في دولة الكويت إلزامي وتكفل الدولة حق كل مواطن في التعليم العام، وتقوم الدولة بالصراف على التعليم ، لكن الزيادة في السكان وتزايد الطلب على التعليم الحكومي العام فرض مزيداً من الضغوط على الموازنة المخصصة للإنفاق على التعليم ، مما فرض بالتالي التزامات مالية على الدولة قد لا تستطيع الوفاء بها لمحدودية مواردها المالية ولطموحاتها التطويرية غير المحدودة للتعليم.

أدركت الكويت أن التعليم يجب أن يكون مسؤولية اجتماعية يشارك القطاع الخاص بنصيب في تمويله ، فتقوم الدولة مثلاً بتوفير الأساسيات كالمباني المدرسية والمعلمين والمناهج، ويقوم القطاع الأهلي بتوفير الكتب والقرطاسية والتجهيزات والمستلزمات والأدوات من خلال المشاركات التطوعية أو الإلزامية.

وقد أسهمت جهات أخرى في تمويل التعليم بالكويت مثل:

- الصندوق المالي للمدرسة : يتكون من تبرعات مجلس الآباء ، و الجمعيات التعاونية للطلبة المتفوقين أو توفير أجهزة كهربائية بالإضافة إلى تبرعات البنوك والأفراد ، وتشرف الإدارة المالية في الوزارة على حسابات الصندوق ونشاطاته.
- اللجنة الوطنية لدعم التعليم : تعتمد هذه اللجنة على التبرعات النقدية والعينية التي تتلقاها من الأفراد والجهات الرسمية والأهلية.

ويسهم التعليم الخاص (الأهلي) في تخفيف الضغط الطلابي على مدارس الحكومة ، فالتعليم الأهلي يقوم بتعليم ما مقداره 40% من مجموع عدد الطلاب والطالبات في دولة الكويت.

أما في التعليم العالي فقد سمحت الدولة بمشاركة القطاع الخاص والمؤسسات والجامعات الأجنبية في تمويله ، وقد عملت الدولة على تخفيض وحدة تكلفة الطالب بالاستفادة القصوى من المستلزمات والأماكن الدراسية مع تخفيض المصروفات الإدارية للوزارة ، كما عملت الوزارة على الاستفادة من مرافق الدولة لتنظيم دورات تدريبية بالتعاون مع الجهات الأخرى. (الغامدي ، 2006)

3. تمويل التعليم في دولة قطر

تقوم دولة قطر بتمويل التعليم بجميع مراحل وأنواعه بما في ذلك التعليم الجامعي ، ولا تتقاضى وزارة التربية أي رسوم دراسية إلا الرسوم التي تفرض على الطلبة غير القطريين في مراحل التعليم العام. وإلى جانب مجانية التعليم تقوم الدولة بدفع معونة تشجيعية لبعض الطلاب للالتحاق بأنواع معينة من التعليم ، كما تقدم مساعدات مالية للطلاب المحتاجين. كما قامت الدولة بتشجيع التعليم الخاص ودعمه.

وفيما يتعلق بترشيد الإنفاق العام وخفض نفقات التعليم فقد أدركت الدولة أن التعليم أصبح عملية مكلفة ، وذلك بسبب الطلب المتنامي عليه من جهة نتيجة للنمو السكاني وتزايد ، واحتياجات سوق العمل من جهة أخرى.

بالإضافة إلى طموح الدولة لتحقيق تعليم نوعي ومميز يتمشى مع المستجدات التكنولوجية والمعلوماتية لهذا العصر. ولأن هذا يتطلب نموًا موازيًا في الإنفاق ، قد يزيد الدولة من تحمل الأعباء ، فقد عملت على إيجاد بدائل متنوعة لتمويل التعليم ، وهذه بعض المشروعات التي قامت بها وزارة التربية والتعليم للخفض من تكاليف الإنفاق العام على التعليم ومنها:

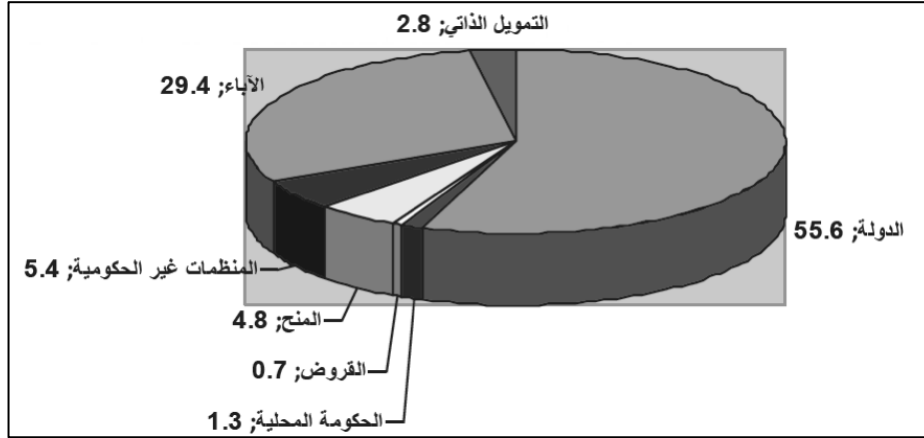
- وحدة التمويل الذاتي : تقوم بجمع التبرعات والهبات المادية والعينية من الشركات والمصانع والمؤسسات الاقتصادية المحلية ، وذلك لتمويل احتياجات المدارس من الأجهزة والأدوات المدرسية ، وتجهيز قاعات للحاسوب.
- ورشة تصنيع الأجهزة المخبرية رخيصة الكلفة : وتتولى صنع أجهزة وأدوات لمختبرات المدارس ، لتوفير كلفة شرائها.
- تحقيق مصادر دخل إضافية وذلك بتأجير القاعات في بعض المدارس وقبول التبرعات والهبات من أولياء الأمور.

وبالنسبة للتعليم الجامعي فإن الدولة تقوم بتمويل جامعة قطر إلى جانب الرسوم الدراسية التي تفرضها الجامعة على الأجانب ورسوم برامج التعليم الموازي للطلبة الذين لم يقبلوا نظامياً أو من يعمل منهم في وظيفة (الغامدي ، 2006).

السمات الأساسية لتمويل التعليم في بعض الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج

ما زالت الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج تعتمد على الميزانية الحكومية كمصدر أساسي في تمويل التعليم ، وفي ضوء الأفكار الاقتصادية المختلفة الخاصة بالتعليم ، والتي ظهرت في العقود الأخيرة ، لا ينبغي على السلطات الحكومية أن تظل وحدها المصدر الأساسي لتمويل التعليم ، بل ينبغي عليها أن تبحث عن مصادر أخرى للموارد. (المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج ، 2012).

نلاحظ من الشكل (1) أن الاعتماد على الميزانية الحكومية (الدولة) في تمويل التعليم يحظى بأكثر من 50% من إجمالي الإنفاق على التعليم من المصادر الأخرى المتعلقة بالمشاركة المجتمعية (كتمويل الآباء) الذي يُعد التمويل منه يحمل الجزء الأكبر من أعباء الإنفاق على التمويل بعد الإنفاق الحكومي، في حين أن معدل الإنفاق على التعليم من القطاع الخاص (المنظمات غير الحكومية) يصل إلى 5.4% وإذا ما قورنت بنسبة ما ينفقه الآباء نجد التفاوت بينهما ، وربما هذا يزيد من المشكلات المتعلقة بالمساواة وتكافؤ الفرص في الالتحاق بالتعليم إذا ما فرضت رسوم على التعليم العام يتحملها الآباء.



الشكل (1): مدى اعتماد إحدى الدول الأعضاء مكتب التربية العربي على مصادر التمويل المختلفة

وللإجابة على التساؤل: ما واقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية ؟ فقد تم الاطلاع على ما استطعت الحصول عليه وفق التالي:

واقع تمويل التعليم العام والعالي في المملكة العربية السعودية: تمويل التعليم العام:

1. التمويل الحكومي:

تلتزم الدولة بتوفير التعليم العام المجاني بجميع مراحل له لكل مواطن ومقيم في جميع أنحاء المملكة. ونتيجة لهذا الاهتمام من الدولة بالتعليم فقد أصبح هناك تزايد في عدد الطلاب والطالبات.

ومع أن الدولة مستمر في الإنفاق على التعليم وبنسب تتزايد كل عام ، إلا أن ذلك لن يستمر بنفس الوتيرة ، فالدولة مسؤولة عن قطاعات متعددة يجب الصرف عليها ، بالإضافة إلى تزايد السكان بمعدلات كبيرة ، مما جعل الإقبال على التعليم يفوق كل التوقعات (الغامدي ، 2006).

2. تمويل غير حكومي:

يشارك القطاع الخاص في تمويل التعليم بمشاركات مختلفة منها:

- **المدارس الأهلية :** حيث تشجع الوزارة التعليم الأهلي وتدعمه وتشير التقارير الإحصائية إلى أن عدد المدارس الأهلية في المملكة قد ارتفع، فقد كانت تستوعب ما نسبته 10% عام (2008) والجدول التالي يوضح أعداد ونسبة الطلاب المقيدون حسب مراحل التعليم بناء على تقرير خطة التنمية التاسعة.

جدول (1): إسهامات التعليم العام الأهلي

المرحلة	مدارس		طلاب		معلمون	
	مجموع	أهلي (%)	مجموع	أهلي (%)	مجموع	أهلي (%)
رياض الأطفال	1472	65.0	103125	51.2	10184	481.0
الابتدائية	13479	10.21	2469823	8.1	229686	19475
المتوسطة	7691	7.86	1188898	7.0	116349	7361
الثانوية	4731	6.02	1058514	13.9	90491	10476
الإجمالي	27373	30.59	4820400	10.0	446710	42122

- **المدارس الأجنبية Foreign Education :** بدأ الاهتمام بالتعليم الأجنبي في المملكة

والجدول التالي (2) يوضح عدد المدارس الأجنبية في المملكة حسب إحصائيات وزارة التربية والتعليم لعام 1433/1423هـ

جدول (2): عدد المدارس الأجنبية في المملكة

المدارس	الفصول		الطلاب		معلمون
	عدد الفصول	جملة	سعودي	جملة	
501	7,368	301,213	11,616	21,841	1,105

وقد قدرت مستثمرة في قطاع التعليم الأهلي حجم الاستثمار الحالي في المدارس العالمية في المملكة بحوالي 250 مليون ريال , وتوقعت أن يقفز هذا الرقم بحلول عام 2014 إلى ما يزيد على 500 مليون ريال. (الحيدر، 2012)

تمويل التعليم العالي:

تتحمل المملكة العربية السعودية كافة تكاليف التعليم العالي وهذا ما نصت عليه المادة (233) من السياسة التعليمية للمملكة على إن التعليم مجاني في المملكة في كافة أنواعه ومراحله – ويستثني من ذلك مؤسسات التعليم الأهلية - ولم تقتصر على ذلك بل عملت على صرف المكافآت وتخفيض تذاكر السفر للطلاب ، وعملت على توفير السكن بالمجان و توفير الرعاية الصحية لهم. (حكيم، 2011). كما توفر الدولة إلى جانب مجانية التعليم العام ، مجانية التعليم العالي ، بل وتصرف مكافآت شهرية للطلاب والطالبات لمساعدتهم على سير دراستهم وتفوقهم.

وبجانب الاعتمادات التي تخصصها الدولة في ميزانيتها للجامعات في كل عام فقد نصت المادة (53) من نظام مجلس التعليم العالي والجامعات بأن تكون إيرادات كل جامعة كما يلي:

1. الاعتمادات التي تخصص لها في ميزانية الدولة.
2. التبرعات والمنح والوصايا والأوقاف.
3. ريع أملاكها وما ينتج عن التصرف فيها.
4. أي إيرادات تنتج عن القيام بمشروعات والبحوث والدراسات أو الخدمات العلمية للآخرين.

ويوجد إلى جانب التعليم العالي الحكومي عدد من الكليات الأهلية التي تسهم إلى حد كبير في التخفيف من الضغوط على الجامعات الحكومية ، مثل : كلية الأمير سلطان الأهلية ، كلية عفت ، دار الحكمة وغيرها... (الغامدي ، 2006)

- وعليه يمكننا إيجاز مصادر التمويل غير الحكومي في التعليم العالي بالمصادر التالية:
- التمويل الخارجي : متمثل في مشاركة الأفراد و القطاع الخاص بالتبرعات و الهبات و الخدمات الاستشارية.
 - التمويل الذاتي: ويتمثل في كل المبالغ المالية التي تحصل عليها مؤسسات التعليم الجامعي ، وغالباً ينحصر بين 2.4%-4.4% من إجمالي مصادر التمويل المتاحة ، ويتركز في رسوم الطلاب الذين يلتحقون بمؤسسات التعليم الجامعي المسائي أو مدفوع التكاليف كرسوم التسجيل والأنشطة الطلابية ورسوم الامتحانات ورسوم الحصول على وثائق التخرج.
 - التمويل المجتمعي: وهو ما يقدم من قبل أفراد المجتمع ومؤسساته الربحية وغير الربحية إلى مؤسسات التعليم العالي من تبرعات، وهبات، و منح نقدية وعينية. (حكيم، 2011)

المتطلبات المالية المخصصة للتعليم حسب خطة التنمية التاسعة:

في بند تنمية الموارد البشرية من خطة التنمية التاسعة التي تغطي الفترة من 1431/1432 هـ - 1435/1436 هـ (2010 - 2014) تم حصر توقعات الزيادة في أعداد الطلاب والطالبات والتي على ضوءها حُدثت المتطلبات المالية:

• مرحلة رياض الأطفال:

يتوقع في نهاية خطة التنمية التاسعة أن تزداد نسبة التحاق الأطفال برياض الأطفال ، ليصل أعداد الأطفال المقيدون في رياض إلى نحو ١٥٦ ألف طفل ، وأعداد رياض الأطفال إلى ١٨١٨ روضة أطفال ، وأعداد المعلمات إلى 210 ألف معلمة ، ويتطلب ذلك مباني منفصلة لرياض الأطفال عن مدارس المرحلة الابتدائية ، وتوفير التدريب لجميع معلمات رياض الأطفال وإدارياتها، وتطوير حزمة من الآليات لتحفيز وتشجيع التوسع في رياض الأطفال الأهلية.

• مراحل التعليم العام (ابتدائي، متوسط، وثانوي):

يتوقع تحقيق معدل نمو سنوي متوسط للمستجدين في المرحلة الابتدائية قدره ٢% بما يقود إلى الارتفاع بنسبة الالتحاق الصافي في الصف الأول الابتدائي إلى ١٠٠% وذلك تطبيقاً لقرار إلزامية التعليم في هذه المرحلة .

كما يتوقع تحقيق معدلات التحاق لمخرجات التعليم الابتدائي بالصف الأول المتوسط بنسبة لا تقل عن ٩٨%، وتحقيق معدل نمو سنوي متوسط للمستجدين في هذه المرحلة قدره ٨,٢ . وتطوير نسب النجاح لتبلغ 97% بنهاية الخطة التاسعة.

المتطلبات المالية: تبلغ المتطلبات المالية المخصصة لقطاع التعليم العام ووزارة التربية والتعليم (خلال خطة التنمية التاسعة) 498.4 بليون ريال

• التعليم العالي

في هذا السياق تستهدف خطة التنمية التاسعة قبول نحو (٣١٥,٣٠٠) طالباً في عام ٢٠١٠ ، على أن يرتفع هذا العدد تدريجياً إلى أن يصل في عام ٢٠١٤ نحو (٣٧٥,٣٠٠) طالباً وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره نحو ٥,٤ كما تتوقع الخطة ارتفاع عدد الخريجين من نحو (٢٤٠,٨٠٠) إلى نحو (٣١٨,٣٠٠) خلال المدة نفسها ، وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره نحو (٧,٢) .

المتطلبات المالية : تبلغ المتطلبات المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي ووزارة التعليم العالي ، والجامعات (خلال خطة التنمية التاسعة) 200.2 بليون ريال.

• التدريب

توقعات أعداد المتدربين والمتدربات في برامج التدريب المشتركة الحكومية والأهلية وخدمة المجتمع ، حيث يتوقع أن يبلغ معدل نموها السنوي المتوسط نحو 10%

المتطلبات المالية: تبلغ المتطلبات المالية المخصصة لقطاع التدريب المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ، ومعهد الإدارة العامة خلال خطة التنمية التاسعة (26.4 بليون ريال)

جدول (3) إجمالي المتطلبات المالية للتعليم من عام 1430-1435هـ

التعليم العام	التعليم العالي	التدريب	إجمالي المتطلبات خلال أعوام الخطة
498.4 بليون	200.2 بليون	26.4 بليون	725 بليون ريال

تحديات تمويل التعليم في المملكة:

تحمل القطاع العام (الحكومة) عبء تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية ، ولا يسهم القطاع الخاص والأفراد سوى بنسبة قليلة في تمويل التعليم ، وذلك على العكس مما يحدث في الدول المتقدمة والتي يتولى فيها القطاع الخاص والأفراد تمويل جزء كبير من نفقات التعليم . وفي الآونة الأخيرة ونظراً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية المختلفة ، وما ترتب على ذلك من زيادات كبيرة في الإنفاق الحكومي على القطاع التعليمي ، فإن تمويل التعليم أصبح مشكلة تحتاج إلى حلول ، وذلك ليس فقط على المستوى المحلي بل إن المشكلة أو الأزمة هي أزمة عالمية بشكل عام.

- نمو السكان المتسارع وما يترتب على ذلك من ازدياد في معدلات الالتحاق بالتعليم بمختلف مراحلها أو بمعنى آخر ازدياد الطلب الاجتماعي والاقتصادي على التعليم (والعالي منه) بشكل خاص أدى إلى التوسع في التعليم. (المالكي ، 2009)
- مع هذا التزايد على التعليم وازدياد أعداد الطلب يظهر ارتفاع تكلفة الطالب في أغلب المستويات مما يؤدي إلى ضغط متزايد على الميزانية العامة للدولة.
- ومواكبة التطورات التقنية الحديثة في المجالات المختلفة المتعلقة بالعملية التربوية والتعليمية مثل تطوير المناهج واستخدام الوسائل التعليمية الحديثة مثل الحاسب الآلي والإنترنت Internet وما يترتب على ذلك من إنفاق أموال طائلة.
- تذبذب أسعار النفط أو عدم استقرار حصيلة الصادرات ، وتزاحم القطاعات الإنتاجية المختلفة على الموارد الاقتصادية المحدودة. (المالكي ، 2009)
- ضعف الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي من حيث طول مدة بقاء الطلاب في المرحلة والهدر التعليمي المتمثل في الرسوب والتسرب.
- اعتماد التعليم بجميع مراحلها ومستوياته وأنواعه على مصدر وحيد في التمويل وهو ما يخصص له من ميزانية الدولة.
- عدم الارتباط الفعلي بين مخرجات التعليم العالي باحتياجات التنمية و سوق العمل. (حكيم ، 2011).

هذه الأزمات والتحديات أدت إلى التفكير وبعث في إيجاد حلول لمشكلة التمويل ، أي البحث عن مصادر بديلة (جديدة) للتمويل من ناحية مثل التبرعات والرسوم وغيرها وترشيد الإنفاق الحكومي على التعليم قدر الإمكان ، ومن ناحية أخرى مع مراعاة عدم الإخلال

بالنوعية أو الكفاءة الإنتاجية للنظام من خلال عدة قنوات مثل الاستغلال الأمثل للموارد التعليمية البشرية والطبيعية.

حل مشكلات تمويل التعليم في المملكة:

لعل إنشاء الإدارة العامة لاقتصاديات التعليم في وزارة التربية والتعليم له السبق في حل مشكلات التمويل حيث إنها أنشئت لتحقيق تلك الأهداف بشكل أو بآخر للتغلب على التحديات والأزمات التي تواجه تمويل التعليم في المملكة ، وهذه المستجدات دعت وزارة التربية والتعليم إلى اتخاذ إجراءات متعددة منها:

1. السعي إلى ترشيد الإنفاق.
2. التفكير بجدية في إيجاد مصادر أخرى لدعم مسيرة التعليم في الحاضر والمستقبل.
3. تشجيع المؤسسات المجتمعية للعمل على المشاركة في تحمل تكاليف التعليم.
4. فتح قنوات للقطاع الخاص للاستثمار في التعليم. (الغامدي ، 2006)

جهود وزارة التعليم في تمويل التعليم في المملكة:

قامت الوزارة بإنشاء إدارة عامة لاقتصاديات التعليم عام 1416 هـ ومن أبرز الجهود التي قدمتها لترشيد الإنفاق على التعليم:

1. خفض تكلفة طباعة الكتب ، بإيجاد البدائل الأرخص للطباعة.
2. خفض تكلفة التجهيزات المدرسية ، بإيجاد البدائل الأرخص للتجهيزات المدرسية
3. الاستفادة من أساليب القطاع الخاص في عمليات الإنفاق والترشيد.
4. خفض تكلفة المبنى المدرسي ، وذلك بالتغيير في تصاميم المباني المدرسية ، وطرق استيعابها لأعداد الطلاب والفصول وسعتها.
5. تأمين العدد والأدوات والأجهزة وقطع الغيار في عدد من إدارات التعليم.
6. تطبيق نظام النقل المدرسي التعاوني من بداية العام الدراسي 1418/1419 هـ.
7. شجعت الوزارة على التعليم الأهلي ، وعملت على دعمه ماليًا ومدته بالكفاءات الإدارية المتميزة لإدارته.
8. السعي إلى تفعيل دور المجتمع في دعم التعليم ماليًا وإيجاد مصادر متنوعة لتمويله. (الغامدي ، 2006)

بدائل مقترحة لتمويل التعليم في المملكة:

باستهلال القرن الجديد اتجهت الأنظار إلى دور جديد للتعليم يواكب جميع التغييرات ويساير طموح الشعوب وآمالها حيث أن التعليم هو المكون لرأس المال البشري الذي أصبح معادلاً إن لم يكن متفوقاً على دور عناصر الإنتاج . والتعليم استثمار لا بد من تنويع مصادره لأنه استثمار متجدد لا يحده زمان ولا مكان يجب أن يشارك المجتمع كله بأفراده ومؤسساته وليس حكوماته أو قطاعها العام فقط. وبما أن المدرسة والجامعة لم تعد المسؤول الوحيد للتعليم ، وهذا يدفعنا للمناداة بالتمويل الجماعي حيث إن انتشار مجالات وطرق بديلة أخرى للتعليم ، فأصبح لكل مرفق من مرافق حياتنا (سياسة اقتصادية اجتماعية) بينته التعليمية إضافة إلى أن التعليم لم يعد متصلاً بالعمل فقط بل أنه يسهم في توسيع الفرص والاختيارات

أمام الأفراد وهو مفهوم تؤكد عليه فلسفات ونظريات التنمية البشرية المستدامة لذلك لا بد أن يشارك الجميع في تمويله ، وبما أننا في عالم أصبح المجتمع فيه يعلم نفسه بنفسه كان هذا أيضا دافعا بأن يشارك الجميع في تمويله وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن تتخلى الدول أو الحكومات من القيام بواجبها القومي نحو تمويل التعليم وتحمل الجزء الأكبر من نفقاته فهي مطالبه بقدر وسعها على أن تتفق على التعليم كما أنها مطالبة بالقيام بدور الإشراف والرقابة وتحقيق أهداف وغايات التعليم والرقابة على جودته ، الشكل الذي يضمن ملاءمته وتواءمه مع متطلبات الفرد والمجتمع .

ونظرا لتزايد تكلفة التعليم بما قد يفوق إمكانات الميزانية المخصصة ولاستيعاب الطلب المتزايد على التعليم وتحقيق الرغبة المتزايدة في تحقيق أكبر فاعلية ممكنة من الموارد المرصودة للتربية فإنه لا بد من إيجاد بدائل غير تقليدية لتمويل التعليم وفيما يلي توضيح لبعض هذه البدائل :

• تفعيل مساهمة القطاع الخاص :

لتغيير الاعتقاد السائد بأن التعليم هو مسؤولية حصرية للحكومات لا بد أن تتوجه السياسات الاجتماعية إلى إسناد ادوار رئيسة للقطاع الخاص ، ويتمثل ذلك في إيجاد وتطوير صناعات استثمارية في مختلف المجالات منها التعليم ؛ لذا لا بد من مؤسسات القطاع الخاص أن تتخذ من الترتيبات مايو فر لها المناخ الملائم لتطوير هيكلها الاقتصادية بما في ذلك أمر إعداد القوى البشرية التي تحتاج إليها المؤسسات.

• تبني فكرة المدرسة والجامعة المنتجة :

إن إتباع الأسلوب الإنتاجي لتمويل بعض نفقات التعليم يمثل احد الأساليب الجديدة في التمويل والذي يقوم على أساس أن تجد المدرسة والجامعة كفايتها المالية لسد بعض النفقات من مواردها الإنتاجية بحيث يتم تحويل المدارس إلى مواقع إنتاجية حقيقية مع استمرار تقديم الخدمات الأكاديمية التعليمية. إن الفائدة المرجوة من هذه المبادرة هو تمكين الجامعات والمدارس من تغطية جزء من نفقاتها عن طريق الإنتاج وصولا إلى وحدة متكاملة يتم من خلالها إلى ربط التعليم بالعمل والإنتاج .

• الوقف:

ويتم ذلك بتشجيع قيام مؤسسات وافية في المجتمع تعمل على توفير دعم مالي ومعنوي لمؤسسات التعليم وبرامجها وأنشطتها، بحيث يتم تمويل الطلاب المحتاجين وتمكينهم من استكمال دراساتهم الجامعية

• توسيع مجالات الاستثمار التربوي :

هناك العديد من المجالات التربوية كالمسرح ومعارض الكتب ومعارض التربية الفنية وأندية الإنترنت واستثمار الملاعب والمرافق ونحو ذلك من المجالات الاستثمارية التربوية التي يمكن استخدامها لتحقيق بعض العائدات المادية التي تدعم الميزانيات التربوية .

النتائج:

- من خلال ما تمت كتابته وتحليله فقد توصلت الباحثة إلى:-
- ضرورة الاهتمام بشكل واضح وصريح بموضوع تمويل التعليم والإنفاق عليه وفق أسس علمية تتماشى مع متطلبات المرحلة الحالية.
- تنفق المملكة العربية السعودية على التعليم مبالغ تُعد الأكبر في العالم معتمدة بالدرجة الأولى على الميزانية الحكومية ، وإذا ما قورنت بأعلى معدل على الإنفاق على التعليم من الميزانية الحكومية في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نجد أن استراليا تُعد الأولى بين هذه الدول في معدل الإنفاق على التعليم من الميزانية الحكومية والذي يصل إلى 14.3 % وهناك فرق قد يصل إلى الضعف إذا ما قُورنت بالمملكة العربية السعودية.
- تسعى المملكة العربية السعودية سعيًا حثيئًا لزيادة معدل الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي، حيث أنه يعد أعلى معدل إنفاق في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، و إذا ما قُورن بباقي الدول نجد أنه اقترب إلى معدل الإنفاق من الناتج المحلي لدولة السويد، ولكن في ذات المقارنة ومن الجهة الأخرى للإنفاق (من الميزانية الحكومية) نجد أن الإنفاق من الميزانية الحكومية في المملكة ضعف ما تنفقه حكومة السويد.
- المدى الذي تعتمد فيه الدول العربية بما فيها المملكة العربية السعودية-على الناتج المحلي (القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية) ما زال ضئيلاً فقد يصل إلى 5.4% إذا ما قورن بمصادر التمويل الأخرى مثل المشاركة المجتمعية أو القروض أو المنح أو التمويل الذاتي...وغيرها من المصادر.
- الناتج الإجمالي المحلي للمملكة العربية السعودية الذي ينتجه القطاع الخاص عالٍ جداً (6502%) ع مقارنته بمقدار بما ينتجه القطاع الحكومي (15.3%) أو النفطي (19.5%). الأمر الذي يشير إلى إمكانية إسهام القطاع الخاص في التمويل بنسبة أعلى مما ينفقه في الوقت الحالي على التعليم.
- هناك تزايد في إقبال الطلبة على التعليم الخاص بأنواعه المختلفة الأمر الذي يجعل إمكانية إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم نظراً لأثره في زيادة معدلات الناتج المحلي.
- المتطلبات المالية المخصصة للتعليم حسب خطة التنمية التاسعة خلال 5 سنوات أقل مما تم إنفاقه على التعليم خلال الخمس سنوات السابقة، مما يشير إلى التحديات

التي مازالت تواجه العملية التعليمية والتي قد تعوقها على تحقيق أهدافها المرجوة على أكمل وجه، وهذا بدوره يحتمل الميزانية الحكومية العبء الأكبر في الإنفاق.

- في الوقت نفسه نجد أن الإنفاق على التعليم في المملكة يتزايد بما مقداره 21% عن السنة السابقة هذه الزيادة تدعو إلى النظر وبجدية في مصادر تمويل أخرى تقف جنباً إلى جنب في الإنفاق.
- ما زالت أكثر الأموال المخصصة للتعليم في المملكة تُنفق على الإنشاء والبناء، في حين كثير من الدول المتقدمة تعتمد في هذا الجانب على المشاركة المجتمعية أو القطاع الخاص المتمثل في كبار رجال الأعمال .

التوصيات:

توصي الباحثة بالآتي:-

1. الاعتماد على مصادر التمويل الأخرى سواء الأساسية أو الثانوية في تمويل التعليم وحث نهج الدول المتقدمة في ذلك كتفعيل دور القروض كأحد مصادر التمويل الأساسية ، الذي يُمكن فيما بعد من استعادة بعض الأموال التي أنفقتها الدولة على الأفراد.
2. العمل على تطوير العلاقات مع القطاع الخاص ، وإشراكه في بعض السياسات التعليمية التي يمكن من خلالها أن يسهم بثقة ورضا في دعم العملية التعليمية وتطويرها تطوراً تاماً.
3. العمل من خلال تعاون وتنسيق كاملين بين دول الخليج العربية لاستيعاب التقنية المعلوماتية والتعليمية ومتابعة تطويرها وتوظيفها في المشروعات التعليمية بخاصة ، مع تطويرها وتقويتها لتتلاءم مع أهداف وطموحات دولها المستقبلية ، وفي إطار من عقيدتنا وراثتنا الإسلامي المجيد.
4. تكوين فريق من وزارات التعليم بدول الخليج العربية لدراسة أسباب تزايد الإنفاق على التعليم ، وعمليات الهدر التربوي (الرسوب والتسرب) وأثرهما في الإنفاق على العملية التعليمية ، ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة لذلك .
5. التوسع في البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بخاصة وذلك للاستفادة القصوى من الموارد المالية المتاحة وتوجيهها فيما ينتج عن طريق تخطيط الإنفاق على التعليم وتحديد الأولويات التربوية ، ووضع الأهداف الواقعية للخطط المستقبلية .
6. قيام وزارات التربية والتعليم بتفعيل دور إدارات اقتصاديات التعليم ودعمها مالياً وبشرياً ، وإعطائها الصلاحيات اللازمة لتعمل بثقة وحرية تامة .
7. الدعوة إلى الاستثمار في بعض البرامج والمشروعات ، مثل إنشاء المدارس والطرق وتدريب المعلمين والمشروعات المرتبطة بالبنية التحتية مثل توصيل الكهرباء وبناء أسوار المدارس وبرامج التغذية المدرسية.

8. منح صلاحيات التمويل للمستويات الدنيا وتخصيص ضرائب للتعليم بصورة عامة أو لمرحل معينة.

9. ينبغي أن تركز الشركات الاقتصادية على التعليم الفني والعالي الذي سيحل كثير من الإشكالات المتعلقة بتوفير مخرجات تتناسب مع سوق العمل.

المراجع العربية :

- أبو الوفا، جمال وآخرون. (2000م) اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية ، مصر : دار المعرفة الجامعية.
- باطويح محمد عمر. تمويل التعليم الجامعي من الواقع إلى التطلعات. بحث مقدم لمؤتمر التعليم العالي الأهلي. صنعاء 30/مايو – 1 يونيو/2000م.
- بدر، ماجد فرحان (2000) أزمة تمويل التعليم العالي الجامعي في الأردن : الواقع والحلول ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي المرافق للدورة الثالثة والثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية ،بيروت ، لبنان 17-19/4/2000
- بلتاجي، مروة محمد شبل(2016م) تمويل التعليم العالي في مصر : المشاكل والبدائل المقترحة ،مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، مصر.
- حجي،أحمد . (2000م) اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي،القاهرة :دار الفكر العربي .
- الحر، عبد العزيز محمد(2003):التربية والتنمية والنهضة ، ،بيروت،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- حسين ، خالد منصور(2011) بدائل لتمويل التعليم الجامعي الحكومي في مصر في ضوء خبرات بعض الدول ، التربية ، ع 32.
- حكيم ، شيرين عبد المجيد عبد الحميد ، 2011، مستقبل تمويل التعليم الجامعي في ضوء زيادة الطلب عليه. بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثاني لطلاب وطالبات التعليم العالي- جامعة أم القرى. المملكة العربية السعودية - مكة المكرمة.
- الدليمي ، نصيف جاسم (2000م) تجربة العراق في التعليم العالي والبحث العلمي التمويل الذاتي بحث مقدم للمؤتمر العلمي المرافق للدورة الثالثة والثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية ،بيروت، لبنان 17-19/4/2000
- الرشدان ، عبدالله . (2008م)في اقتصاديات التعليم. الأردن : دار وائل للنشر ، ج4، ط3
- صانع، عبد الرحمن (2000) . تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية : أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة ، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت
- الطويرقي ، نوال (2012م) مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وبريطانيا (دراسة مقارنة) ، ع 24، ج 1.
- عامر ، طارق عبد الرؤوف (2006) " تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة)" بحث مقدم في الملتقى الدولي حول "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية"

عابدين ,محمود عباس (2000م) . علم اقتصاديات التعليم الحديث. القاهرة : الدار المصرية اللبنانية.

العتيبي ، فهد بن عباس. (1425هـ) إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام (المملكة العربية السعودية : جامعة الملك سعود.

العواد ، خالد بن ابراهيم ، نحو خطة لتطوير التعليم ، بحث مقدم في اللقاء العاشر لقادة العمل التربوي بوزارة المعارف ، جدة، 32؛ 1 هـ.

الغامدي ، عبد الله مغرم (2006م). الإنفاق على التعليم، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض.

المتوكل ، مصطفى حسين (2001) : الخصخصة خلق أفاق جديدة أمام القطاع الخاص ، المركز الوطني للمعلومات ، مجلة المعلومات ، ع2، عدن، د ن.

الأنصاري، إيمان علي (2002) تمويل التعليم : بدائل ومقترحات ، مقدمة لندوة التربويين الاقتصاديين وتحديات المستقبل ، قطر.

الحيدر، محمد. (2012 م) 500 مليون ريال حجم الاستثمارات المتوقعة في المدارس الأجنبية بالمملكة

وزارة التعليم – الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم في المملكة.

وزارة التعليم : دور التعليم في تحقيق رؤية المملكة 2030
<http://www.alriyadh.com/2012/03/10/article716909.html>

المالكي، عبدالله محمد. (2009 م) بدائل مقترحة لتمويل التعليم
<http://www.almarefh.org/news.php?action=show&id=3185>

<http://www.mof.gov.sa/> وزارة المالية

<http://www.mep.gov.sa/> وزارة الاقتصاد والتخطيط

<http://www.moe.gov.sa/> وزارة التعليم

المراجع الأجنبية:

Lumsden ,Linda and Hertling, Elizabeth, Trends and Issues: Relationships With Community, 2000, eric. www.uoreg n.edu/ Trends issues

Moursund, D.G. Obtaining resources for technology in education funds. 2002, www. Uoregon.edu